

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

قــــــــــــــــدم في هذه القضية ثلاثة تمييزات على التوالي بتاريخ
١١/١٣ و ١١/٢٦ و ١١/٢٧/٢٠١٣ للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى بالدعوى رقم ٨٣٨/٢٠١٣ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٣١ .

التمييز الأول :

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده :

الحق العام .

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها بإدانة المتهم المميز
عن جرم السرقة المنسوب إليه ذلك لأنه لم يثبت قيام المتهم بأي
جريمة ، وأن شاهد النيابة أكد أنه لم يشاهد يأخذ أي
من هواتف الولد المشتكي وأن اعتماد المحكمة على أقوال المشتكي كبينة
وحيدة ينطوي على مخالفة قانونية .

٢- إن المتهم (المميز) قد التقى بالمشتكى بناءً على طلب المشتكى ليتمكن من أخذ نقود من المتهم إلى شقيق المشتكى لعلاقة الصداقة بينهما فكيف يستقيم القول بأنه سرق جهازه الخلوي مع أنه جاء مساعداً وليس مجرماً وأن جهاز الخلوي تركه بالشاحن عند خطفه من قبل المتهمين ولم يعد للغرفة ولم يتمكن المتهم (المميز) من لقائه لتسليمه الجهاز .

٣- إن العنصر المعنوي في الجرم المنسوب للمميز وهي السرقة غير متوفر ذلك لأن نية المميز لم تتجه إلى تملك الجهاز أو التصرف به وإنما حيازته له كان حيازة ناقصة .

٤- إن أقوال الشاهد . أمام الشرطة والمدعي العام لم يذكر فيها أنه قام بشراء هاتف المشتكى بخمسة دنانير لكنه أثناء مناقشته أمام محكمة الجنايات الكبرى أفاد بأنه قام بشراء هاتف المشتكى بخمسة دنانير ومن الطبيعي أن يقوم المشتكى بإخراج الشريحة من الهاتف كونه باعه للشاهد بإقراره .

• الطلب :

١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢- وفي الموضوع نلتبس نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الجنايات الكبرى وبالنتيجة إعلان براءة المتهم من الجرم المسند إليه .

التمييز الثاني :

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده :

الحق العام .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :

- ١- استندت محكمة الجنايات الكبرى إلى اعتراف المميز أمام الضابطة العدائية (إدارة حماية الأسرة) بالجرم المنسوب إليه وأنكر ذلك أمام المدعي العام وأمام المحكمة وكان اعترافه خوفاً من التهديد بالضرب وإلصاق تهم أخرى به وهذا لا يشكل اعترافاً إن لم يكن أمام مجلس القضاء ومشوباً بالنقض .
- ٢- استندت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها على أقوال المعتدى عليه نفسه فقط وهو طفل قاصر وهي شهادة فردية لا يؤخذ بها وهو الوحيد الشاهد على المميز.
- ٣- لم تتحقق محكمة الجنايات الكبرى بمجريات القضية بشكل صحيح فبنت قرارها على شهادات سماعية وشهادات فردية .
- ٤- لم يتسنَّ للمميز بتوكيل محامٍ للدفاع عنه ولم تقم المحكمة بانتداب وتعيين محامٍ للمميز .
- ٥- لم يكن التقرير الطبي الصادر عن الطبيب واضحاً ولم يوجد أية علامات على الجسم المعتدى عليه ولا أية آثار اعتداء جنسي .

• الطلب :

- ١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .
- ٢- وفي الموضوع فسخ القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

التمييز الثالث :

المميز :

وكيله المحاميان

المميز ضده :

الحق العام .

وتتلخص أسباب التمييز الثالث بما يلي :

- أولاً: جاء قرار محكمة الجنايات الكبرى غير معلل تعليلاً قانونياً سائغاً ومقبولاً ويشوبه التقصير في التعليل .

ثانياً : أخطأت محكمة الجنايات بتطبيق القانون وتأويله من حيث النتيجة التي توصلت إليها بتجريم المميز بتهمة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته حيث إنه لم يرد من ضمن بيانات النيابة ما يثبت قيام المميز بهتك عرض المجني عليه

ثالثاً : أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتطبيق القانون وتأويله من حيث النتيجة التي توصلت إليها بتجريم المميز حيث لم يرد في بيانات النيابة ما يثبت ارتكاب المميز للجرم المسند إليه فالمشتكي (المجني عليه) لم يذكر قطعياً أن المميز قام بهتك عرضه .

رابعاً : أخطأت المحكمة بوزن بيئة النيابة وزناً دقيقاً ومتفقاً لأحكام القانون حيث إنها لم تتطرق للتناقض الواضح بأقوال المجني عليه وما جاء على لسان والدته وهذا التناقض يتضح من خلال استيضاح المحكمة من أقوال الشاهدة والدة المجني عليه .

• الطلب :

- ١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .
- ٢- وفي الموضوع نقض القرار المميز وبالنتيجة إعلان براءة المميز و / أو عدم مسؤوليته عن الجرم المسند إليه .

• وبتاريخ ٢٠١٣/١١/١٣ رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكمتنا بموجب الكتاب رقم (٢٠١٣/٦٢٥) كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون ملتصقاً بتأييده .

• وبتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٤ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم (١٥٧٢/٢٠١٣ / ٤/٢) قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً .

برهة من الوقت أقدم المتهم على أخذ الهواتف الخلوية التي كانت بحوزة المجني عليه وعددها اثنين بحجة مشاهدتها والاطلاع عليها إلا أنه لم يعيدها للمجني عليه .

وبعد حوالي نصف ساعة من وجودهما بالشقة حضر إليهما المتهمان وبرفقتهما شخص ثالث (لم يتوصل التحقيق لمعرفة هويته) وحصلت مشادة كلامية فيما بينهم وبين المتهم أقدم على أثرها المتهمان باقتياد المجني عليه . والمغادرة به الشقة رغماً عنه ووضعوه بالكروسي الخلفي للمركبة التي كانوا يستقلوها وجلس المتهمان على يمين وشمال المجني عليه بينما كان الشخص الثالث يقود المركبة وتحركوا بالمركبة وأثناء المسير أقدم المتهمان على ضرب المجني عليه على رأسه ووجهه وشده من شعره وضربه على أنحاء مختلفة من جسمه وقام المتهم بتشليحه بنظونه وكلسونه كما قام المتهم بالإمساك برأس المجني عليه وإرغامه على مص قضيبيته وبعد ذلك قاموا بإنزاله بالقرب من كشك قهوة فتوجه المجني عليه إلى ذلك الكشك واتصل هاتفياً مع المتهم للاستفسار منه عن أسماء المتهمين اللذين اعتدا عليه ومن ثم قام صاحب كشك القهوة بالاتصال مع أفراد الشرطة حيث حضروا واصطحبوا المجني عليه إلى المركز الأمني وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

لذا وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

١. عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جنائيته .

أ- التدخل بهتك العرض وفقاً للمواد (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ و ٢/٨٠) عقوبات .

ب- التدخل بالسرقة وفقاً للمادتين (١/٤٠١ و ٢/٨٠) عقوبات.

وذلك لعدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقنع بحقه .

٢. عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم

بجناية السرقة خلافاً للمادة (١/٤٠٦ ج) من قانون العقوبات والحكم

عليه عملاً بذات المادة بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٣. عملاً بالمادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية عدم مسؤولية المتهمين عن جنحة الإيذاء بالاشتراك وفقاً للمادتين (٣٣٤ و ٧٦) عقوبات كونها تدخل ضمن أركان وعناصر جنائية هتك العرض المسندة إليهما .

٤. عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين السرقة خلافاً للمادة (١/٤٠١) من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقنع بحقهما.

٥. عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين بجنائية هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته .

العقوبة،،،،،

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات تقرر المحكمة الحكم على كل واحد من المجرمين

بالموضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف.

وحيث إن المتهمين قد تغلبوا على مقاومة المجني عليه واقتربا فعل هتك العرض معاً الأمر الذي يقتضي تشديد العقوبة بحقهما بإضافة الثلث إليها عملاً بالمادة (١/٣٠١) من قانون العقوبات لتصبح عقوبتهما النهائية الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم لكل واحد منهما محسوبة لهما مدة التوقيف .

وحيث إن المتهم مكفول إرجاء تنفيذ العقوبة بحقه لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

ودون البحث بأسباب تمييز المميزين

:

نجد إن المادة (١٣/أ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى نصت على أن (مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب و ج) من هذه المادة تكون قرارات المحكمة قابلة للطعن لدى محكمة التمييز خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تفهمها إذا كانت وجاهية ومن تاريخ تبليغها إذا كانت غيابية وذلك بالنسبة للنائب العام والمحكوم عليهما والمسؤول بالمال والمدعي الشخصي) .

وحيث إن الحكم المميز صدر بحق المحكوم عليهما وجاهياً بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣١ وحيث تقدما بتمييزهما بتاريخ ١١/٢٦ و ١١/٢٧ فتكون لائحتا تمييزهما مقدمة بعد مضي المدة القانونية مما يستوجب ردهما شكلاً .

وعن أسباب تمييز المميز

نجد إنها تنصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بإدانة المتهم بجنحة السرقة وأن بيانات النيابة لم تثبت هذه الواقعة .

وفي ذلك نجد إن هذه الأسباب هي طعن في صلاحية المحكمة بوزن البينة وتقديرها .

وحيث إن المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية أمدت محكمة الموضوع بصلاحية مطلقة في وزن وتقدير البينة والأخذ بما تقنع به وطرح ما عداها ولها كذلك في سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بجزئية من الدليل الواحد وطرح الباقي .

وحيث إن محكمة الجنايات وبعد أن استعرضت وقائع الدعوى وأدلتها خلصت إلى ثبوت واقعة السرقة المسندة للمتهم من خلال بيانات قانونية ثابتة في الدعوى قنعت بها ولها ما يؤيدها دللت عليها وضمنت قرارها فقرات منها .

وحيث جاء استخلاصها لتلك الواقعة استخلاصاً سائغاً وسليماً يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها مما يستدعي تأييده ورد أسباب التمييز .

وعن كون القرار الصادر بحق المميزين

مميزين بحكم القانون .

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبيناتها تبين :

أولاً : من حيث الواقعة الجرمية :

نجد إن محكمة الجنايات استخلصت الواقعة استخلاصاً سائغاً وسليماً من خلال بيانات قانونية ثابتة في الدعوى ولها ما يؤيدها دللت عليها وضمنت قرارها فقرات منها ووفق صلاحياتها المستمدة من أحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وبدورنا نتفق مع النتيجة التي انتهت إليها محكمة الجنايات الكبرى .

ثانياً : من حيث التطبيقات القانونية :

نجد إن ما قارفه المتهمان
باقتياد المجني عليه الحدث ،
البالغ من العمر خمسة عشر عاماً ،
وثمانية أشهر تقريباً بوقت الحادثة مساء يوم ٢٠١٣/٤/٤ والقيام بضربه وشد شعره في
سيارة كانا مستقلانها ويقودها شخص لم يتوصل التحقيق لمعرفة وجلسوهما في الكرسي
الخلفي والمجني عليه بينهما ومن ثم تشليحه بنطلونه وكلسونه وانكشف عورته لهما وقيام
المتهم بالإمساك برأس المجني عليه وإجباره على لعق قضيبه المنتصب تشكل
بالتطبيق القانوني جناية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات
مقرونة بظرف التشديد المنصوص عليها بالمادة (١/٣٠١) من ذات القانون لتغلب
المتهمين على مقاومة المجني عليه بالعنف والضرب وكما جاء تطبيق محكمة الجنايات
الكبرى متفقاً وحكم القانون .

ثالثاً : ومن حيث العقوبة :

نجد إن العقوبة المفروضة جاءت ضمن الحد القانوني لما جرم به المتهمان .

وحيث إن الحكم الصادر جاء مستوفياً لكافة شروطه القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً
ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها بالمادة (٢٧٤) من
قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستدعي تأييده .

لذلك وبالبناء على ما تقدم نقرر :

أولاً : رد تمييزي المميزين

شكلاً .

موضوعاً .

ثانياً : رد تمييز المميز

ثالثاً : تأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٨/١/٢٠١٤ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق ب.ع

lawpedia.jo